

أثرياء أميركيون لديهم حسابات في UBS يواجهون فترة عصيبة.. قلقون من كشف الأسرار

سويسرا ستسلم أسماء ٤٤٥٠ عميلاً متهرباً من الضرائب للسلطات الأميركية

دوغلاس شولمان، مندوب مكتب الإيرادات الداخلية، ان حوالي ١٤٧٠٠ فرد من حوالي ٧٠ بلداً مختلفاً قد قاموا طواعية بالإفصاح عن حساباتهم السرية بالخارج في البنك السويسري وينوك أخرى لثقافي الملاحقة الجنائية المحتملة. ووصل العدد إلى قرب ضعف العدد المبدئي المعلن عنه في أكتوبر ويؤيد كثيراً على عدد الإفصاحات الطوعية في عام ٢٠٠٨، التي كانت أقل من ١٠٠٠ افصاح. وقالت وزارة العدل السويسرية انها سوف تسلّم أسماء الأشخاص المقيمين في الولايات المتحدة ممن لهم حسابات في بنك «يو بي اس» بأكثر من مليون فرنك سويسري بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨. وسوف تسلّم أسماء المواطنين الأميركيين الذين لهم حسابات شركات خارجية لدى بنك «يو بي اس» في حال الاشتباه في تورطهم في «غش ضريبي أو ما شابه» بصرف النظر عن المكان الذي يعيشون فيه.

كتبت جونا شونج من نيويورك مقالاً نشرته صحيفة فايننشال تايمز تحت عنوان «الإغفاء الضريبي الأميركي يجني مليارات للخزينة»، ذكرت فيه ان مئات الأثرياء الأميركيين ممن لهم حسابات في بنك «يو بي اس» في الخارج ستسلمها الحكومة السويسرية إلى السلطات الأميركية يزعم أنهم قد استخدموا مستندات مزورة وكيانات وهمية وطرقاً احتيالية أخرى للتهرب من دفع الضرائب في الولايات المتحدة. وحوالي ٢٥٠ من أصل الـ ٤٤٥٠ اسماً المقرر تسليمها إلى مكتب الإيرادات الداخلية، وهو السلطة الضريبية الأميركية، استخدموا «سلسلة من الأكاذيب»، وبشبهته في تورطهم في احتيال خطير، بحسب تصريحات وزارة العدل السويسرية. والأسماء المتبقية يشتبه في تورطها في تهم أبسط للتهرب من الضرائب. وتقول الكاتبة ان هذه التفاصيل جاءت بعدما كشفت سويسرا عن المعايير التي قد تستخدمها لتحديد أي من حسابات العملاء الأميركيين لدى بنك «يو بي اس» سوف تقوم بتسليمها إلى مكتب الإيرادات الداخلية كجزء من اتفاق تاريخي مع الحكومة الأميركية. وتواصل الولايات المتحدة حملة مكثفة للملاحقة والتهرب الضريبي في الخارج، ووافقت الحكومة السويسرية على تسليم ما يصل إلى ٤٤٥٠ اسماً كجزء من صفقة تم التوصل إليها في أغسطس. لكن المعايير المستخدمة في انتقاء الأسماء لم يكشف عنها إلا منذ أيام. وفي الأشهر الأخيرة، واجه الأميركيون من ذوي الحسابات الخارجية غير المعلنة ضغوطاً للتحول أمام الحكومة الأميركية. ويوم الثلاثاء قال

كيف السبيل لحماية أموال دافعي الضرائب الأميركية من تبذير الإنفاق الاتحادي؟

الحكومة متهمة بهدر ١٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٩ والبيت الأبيض يتعهد بملاحقة الغشاشين والمخطفين

دافعي الضرائب لأن كل دولار يذهب إلى الملتقي الخطأ أو بالمبلغ الخاطئ هو دولار لا يتوافر لمساعدة عامل عاطل أو للاستثمار في التعليم. وتقول الكاتبة إن الرئيس الأميركي باراك أوباما سيقوم على أمر تنفيذي يهدف إلى الحد من المدفوعات غير الحكيم عبر تحسين الشفافية وذكر المسؤولين بالاسم وخزيمهم. وجعل المتعاقدين عرضة للغرامات أو الحظر إذا ما أقدموا على مخالفات من هذا النوع. وإن الأمر التنفيذي لأوباما سيلزم الوكالات بتعيين مسؤول يوافق عليه الكونغرس ويكون مسؤولاً عن المدفوعات غير الحكيم. وسوف يتعين على الوكالات جعل المعلومات متاحة للملأ على مواقعها على شبكة الانترنت، بما في ذلك قائمة «أسمن المتعاملين».

كتبت سارة أوكونر من واشنطن مقالاً نشرته صحيفة فايننشال تايمز تحت عنوان «الإنفاق الاتحادي غير الحكيم يرتفع إلى ٩٨ مليار دولار»، ذكرت فيه أن الحكومة الأميركية أصدرت قرابة ١٠٠ مليار دولار من الدولارات الضريبية في السنة المالية ٢٠٠٩، وهو مبلغ يزيد بمقدار الثلث على العام الفائت، مما دفع البيت الأبيض إلى التعهد بملاحقة الغش والأخطاء في الإنفاق الاتحادي. وتلفت الكاتبة إلى أن ما يسمى «المدفوعات غير الحكيم» من قبل وكالات حكومية إلى أفراد ومنظمات ومتعاقدين ارتفعت من ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. ومن المرجح أن يستغل منتقدو أوباما هذه الفرصة لتأكيد حجتهم بأن الحكومة قد أنفقت الكثير من دون نتائج تذكر، خاصة بعدما وصلت عجوزات الميزانية إلى مستوى قياسي. وقال البيت الأبيض ان الارتفاع في المدفوعات غير الحكيم يعود في جانب كبير منه إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي، جنباً إلى جنباً مع القياس الأكثر صرامة لمثل هذه المدفوعات. لكن بيتر أورزاغ، مدير مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض، أكد وجود اهدار أكثر من اللازم رغم ذلك، قائلاً: «حتى في عام ٢٠٠٨ كان الرقم مرتفعاً للغاية. ونحن بحاجة إلى حماية أموال

«غولدمان ساكس» يستعد لصرف أكبر مكافآت في تاريخه لموظفيه .. وحملة الأسهم ممتعضون وغاضبون يطالبون بحقوقهم من المكاسب

المحللين مدى غضبهم من ثقافة الأجور الكبيرة السائدة في الشركة، علماً بان المستثمرين كانوا يتحاشون عادة الدخول في مناقشات حول الأجور في وول ستريت. وتلفت الكاتبة إلى انه رغم الدخل القياسي والأجور القياسية في غولدمان مع تعافي الأسواق وتفوق الشركة في الأداء على منافسيها، فإن المحللين يتوقعون أن تكون مكاسبها للسهم أقل بنسبة ٢٢٪ منها عام ٢٠٠٧ وما يعادل تقريباً مكاسبها في عام ٢٠٠٦. وترجع الكاتبة هذا التراجع إلى إصدار أكثر من ١٠٠ مليون سهم في السنة الماضية لتعزيز الوضع المالي لـ«غولدمان ساكس» وأسسائها. وقال حملة الأسهم ان تحجيم حزمة المكافآت من شأنه

كتب سوزان كرايغ مقالاً نشرته صحيفة وول ستريت جورنال تحت عنوان «حملة الأسهم في غولدمان غاضبون من المكافآت: بعض المستثمرين في الأسهم ينادون بأحقيتهم في المكاسب»، قالت فيه ان بعضاً من أكبر حملة الأسهم في مجموعة غولدمان ساكس قد طالبوا الشركة المسجلة في وول ستريت بتقليص حزمة مكافآتها، وإن تمرر المزيد من مكاسبها إلى المستثمرين، وفقاً لمصادر مطلعة على الأمر. ويمكك المستثمرون أسهما بقيمة عشرات المليارات في غولدمان ساكس، التي تستعد لصرف حزمة المكافآت الأضخم على الإطلاق للموظفين في تاريخ الشركة التي تأسست قبل ١٤٠ عاماً. وتظهر شكواهم في المحادثات الجانبية مع الشركة وفي اجتماعات

مجلس النواب الأميركي يهاجم «الضدالي» وبعض أعضائه يطالبون باستقالة وزير الخزنة

البطالة ناطحت السحاب.. وعجز الميزانية مخيف.. وتوسل للصين لشراء ديننا

كتب كل من سارة أوكونر من واشنطن والان رابيبورت من نيويورك مقالاً نشرته صحيفة فايننشال تايمز تحت عنوان «غايانتر يدافع عن سجله امام الكونغرس» قالاً فيه ان تيموثي غايانتر شن دفاعاً ضارياً عن سجله كوزير للخزنة الأميركية عندما قال اعضاء جمهوريون ان سياساته قد أخافت عليه ان يستقيل، ففي جلسة استماع صعبة على غير العادة، قال غايانتر لمنتقديه الجمهوريين انه يرفض تحمل المسؤولية عن «تركة الازمات التي اورثتها هذا البلد». وقال كيفين برادي، نائب جمهوري كبير بمجلس النواب وعضو اللجنة الاقتصادية المشتركة، غايانتر فاشل، مضيفاً «البطالة ناطحت السحاب.. وعجز الميزانية أصبح يثير الذعر ووصل الأمر بنا الى التوسل للصين لشراء ديننا والإنصات لحاضرات من دول أخرى حول تخطينا المالي، والرأي العام فقد كل ثقته في قدرتنا على القيام بعملنا» ورد عليه غايانتر بقوله «انا لا اوافقك اياً مما قلته». ويقول الكاتبان انه على الرغم من عودة الاقتصاد الأميركي الى النمو مجدداً، إلا ان معدل البطالة في الشهر الفائت وصل ١٠ في المائة ومن المتوقع ان يظل مرتفعاً، ومع عودة البنوك الاستثمارية الى تحقيق الأرباح لكن معاناة الناس العاديين لا تزال مستمرة، فإن الجمهوريين يكفون هجماتهم على ادارة أوباما حول الاقتصاد، وواجه وزير الخزنة سبلاً من الاسئلة والانتقادات خلال جلسة الاستماع، التي كان موضوعها الاساسي اصلاح الرقابة المالية، ويصعد هذا الموضوع حيث غايانتر الكونغرس على تحقيق تقدم في تشريع لاصلاح المنظومة الرقابية الأميركية. وقال ان اصلاح سوف يساعد في تقادي وضع مثل اضطراب الحكومة الى اتخاذ عملاقة التامينات اميركان انترناشونال غروب في المستقبل.



اصرار المديرين التنفيذيين على مكاسبهم رغم الأزمة. أمر فيه شبهة!

«ويندوز ٧» المبيعات الأولية فاقت ٤٠ مليون نسخة

كتب نيك وينغفيلد مقالاً نشرته صحيفة وول ستريت جورنال تحت عنوان «بارلر بيشر مبيعات كبيرة لويندوز ٧»، ذكر فيه ان شركة ميكروسوفت قد باعت نسخاً من ويندوز ٧ في الاسابيع القليلة الأولى ما يقدر بضعف ما باعته من أي نسخة سابقة للنظام التشغيلي، وفق تصريحات المدير التنفيذي ستيف بالمر. ففي حديثه في الاجتماع السنوي لحملة الأسهم في ميكروسوفت، وصف الاستقبال المبدئي لنسخة ويندوز ٧ بأنه «رائع» لكنه لم يعط رقماً محدداً عن المبيعات منذ اطلاق هذه النسخة في ٢٢ أكتوبر. وبما ان عملاقة البرمجيات باعت حوالي ٢٠ مليون نسخة من ويندوز فيستا في الشهر الأول من طرحها في السوق، لذلك فمن المفترض ان المبيعات المبدئية لنسخة ويندوز ٧ حققت نحو ٤٠ مليون نسخة. وتجدر الإشارة إلى ان البرنامج الجديد، الذي حظي باستقبال جيد، قد يحسن من صورة مايكروسوفت التي تضررت كثيراً في اعقاب اطلاق نسخة ويندوز فيستا - وهي النسخة السابقة للنظام التشغيلي التي تم اطلاقها قبل عدة اعوام وتعاني من بعض العيوب الفنية.



شركة بوبيان للبتروكيماويات (ش.م.ك.)

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية

يسر مجلس إدارة شركة بوبيان للبتروكيماويات ش.م.ك. دعوة الأخوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية والذي تقرر عقده في مقر وزارة التجارة والصناعة - مجمع الوزارات بلوك (2) الدور الأول - قاعة الاجتماعات (ب) وذلك يوم الخميس الموافق 2009/12/10 في تمام الساعة العاشرة صباحاً وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

تعديل المادة رقم (28) من النظام الأساسي

الموافقة على تعديل المادة رقم 28 من النظام الأساسي:

النص الحالي

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يعد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة على أن لا تتجاوز قيمة هذه القروض نصف حقوق المساهمين إلا بموافقة الجمعية العمومية.

النص المقترح

لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يعد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة.

هذا وتخضع القرارات أملاءه موافقة الجهات الرسمية المعنية.

مجلس الإدارة

المفوضية الأوروبية متخوفة «قانون حماية المستثمر» يختمر في الكونغرس

في حال إقراره ستكون هناك فرصة لمثل الشركات الأجنبية أمام المحاكم الأميركية

كتب كل من هيلين توماس من نيويورك وتوم برانديويت من واشنطن مقالاً نشرته صحيفة فايننشال تايمز تحت عنوان «مخاوف الغش» قالاً فيه ان مقاضاة الشركات الأجنبية سيصبح أكثر سهولة في المحاكم الأميركية بموجب تشريع يختمر في الكونغرس. ويوضح آثار مخاوف لدى المفوضية الأوروبية. ويوضح الكاتبان أن «قانون حماية المستثمر» الذي أقرته لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب هذا الشهر، يحتوي بنداً يجعل من الأسهل على المستثمرين مقاضاة شركات عامة في الولايات المتحدة حتى لو كانت تتخذ مقرها في الخارج ومسجلة في بورصات أجنبية. وبلغت الكاتبان إلى أن المجموعة الإعلامية الفرنسية، فيفيندي، تدافع عن نفسها في دعوى ضدها في نيويورك أقامها مستثمرون أميركيون وفرنسييون يزعمون أن الشركة قد قدمت معلومات مالية مضللة. ويضيف الكاتبان، ومن التوقع طرحه للتصويت في مجلس النواب الشهر القادم، رغم دعوات الجمهوريين لمزيد من الوقت للنظر في مسودة القانون. وكانت لجنة الأوراق المالية والبورصة قد طلبت مزيداً من الصلاحيات في هذا القانون لكي تتمكن من ملاحقة الشركات الخارجه فيما يتعلق بالاحتيال. لكن واضعي مسودة القانون ذهبوا إلى أبعد من ذلك وسمحو للمستثمرين بإقامة قضاياهم أمام محاكم أميركية.

بيانات وزارة العمل لا تشملهم المهاجرون في أميركا أكثر المتأثرين بالتباطؤ الاقتصادي

البطالة في أوساط المهاجرين الإسبان تقارب ١١,٥٪

وعلى نحو غير متناسب مع حجمهم. ففي الربع الثالث من عام ٢٠٠٧، كان معدل البطالة وسط المهاجرين يقف عند ٤,١ في المائة، أي أدنى منه وسط الأميركيين. لكن بحلول الربع الثالث من هذا العام، ارتفع معدل البطالة وسط الأميركيين إلى ٩,٥ في المائة وقرن وسط المهاجرين إلى ١٠ في المائة ووفقاً لمعهد سياسة الهجرة. وكان المهاجرون عشية الركود يمثلون سدس العمال في الولايات المتحدة ونصف العمال الجدد، وفقاً لمعهد سياسة الهجرة. وكان المهاجرون اصحاب اللقائقة الزقاء (أي العاملون في الوظائف التقدمية) هم أول من يفقدون وظائفهم مع بدء التكالش الاقتصادي - ويقدر ان ٣٠ في المائة منهم كانوا من المهاجرين غير القانونيين - ولم توجد شبكة سلامة حكومية للتطبيق من سقوطهم. وتقول الكاتبة ان وزارة العمل الأميركية لا تنشر بيانات منتظمة حول المهاجرين في قوة العمل. لكن التحليلات الأولية لاعادها الخام من قبل مركز بيو للبحوث لصالح صحيفة فايننشال تايمز توحى بانهم قد تضرروا بشدة

يُثبت ان اعدادا كبيرة منهم تغادر البلاد.